The Automatic Stabilizers And The Mechanism of Action in Dealing with the General Budget imbalances (The Republic of Iraq as a model)

المثبتات التلقائية وآلية عملها في معالجة اختلالات الموازنة العامة (جمهورية العراق انموذجا)

م. سرمد عبد الجبار هداب ا.م.د.عامر عمران شديد ا.د.مهدي سهر غيلان
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

البحث مستل

مستخلص :-

المثبتات التلقائية يمكن النظر اليها على انها برنامج يتضمن جميع الاستجابات المنتظمة التي من الممكن ان تحصل في السياسة المالية ،وذلك من خلال التاثير المباشر لهذه المثبتات على الإيرادات والنفقات،وبالتالي التاثير على السياسة الاقتصادية على اعتبار ان السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية ،عليه فان التركيز على اساس القواعد المالية يساهم في تخفيف تقلبات الناتج ،اذ ان الاعتماد على هذه القواعد يمكن القائمين على السياسة من استبعاد التغيرات التقديرية في السياسة المالية ، لذا فان المثبتات لها الاثر المباشر في التخفيف من اثار الدورات الاقتصادية والحد من اختلالات الموازنة ، والمثبتات تكون في جوهرها اداة للاستقرار الاقتصادي، اذ يمكن التمييز بين تاثير الاستقرار على النفقات والايرادات الحكومية وتاثيره على الطلب النهائي ، واهمية البحث تكمن في ان الاقتصاديات تتعرض على حد سواء إلى صدمات واختلالات من شأنها أن تؤدي إلى مشاكل اقتصادية كبيرة ، وهده الصدمات متأتية من عدم وضع الحلول الناجحة لمعالجة الدورات الاقتصادية والتي ترتكز في اغلبها على السياسات التقديرية والاجتهادية ، إذ أثبتت هذه السياسات عدم جدواها نتيجة الفجوة الزمنية بين حدوث المشكلة ومعالجتها التي ترتكز على إقرار وموافقة وتنفيذ الجهات ذات العلاقة ، اما مشكلة البحث فتكمن في إن المثبتات التلقائية ليست بالقوة الكافية التي يمكن الاعتماد عليها ، إذا لم تتوفر القاعدة المادية والتقنية لها والقادرة على معالجة وخفض التقلبات في الناتج وتحقيق الاستقرار ، اما فرضية البحث فتوضح إن المثبتات المالية التلقائية يمكن اعتبارها جزء من مكونات قاعدة السياسة المالية وذلك من خلال تأثيرها المباشر في الإيرادات والنفقات وما يتضمنه هذا التأثير من اثر على السياسة الاقتصادية على اعتبار إن السياسة المالية جزء منها ،اما هدف البحث يكمن في التعرف على آلية عمل المثبتات المالية التلقائية وحجم المساهمة التي من الممكن إن توفرها في التخفيف من تقلبات الناتج .

Abstract :-

Represent installers Automatic basis of a component of fiscal policy base components as it includes all the regular responses through the direct impact of the stabilizers on the income and expenditure directly, and thus influence the economic policy on the grounds that fiscal policy is part of economic policy, hence the focus on the basis of the financial rules contributes to the ease fluctuations output, as the reliance on these rules can be based on the policy of exclusion of discretionary changes in policy, the stabilizers have a direct impact in mitigating the effects of economic cycles, and stabilizers are, in essence, a tool for economic stability, as it is possible to distinguish between the impact of stability expenses of government and its impact and revenue on final demand, and the importance of research is that the economies are exposed both to shocks and imbalances that will lead to significant economic problems, and this topic shocks derived from not put successful solutions to deal with economic cycles and which is based on mostly on discretionary and discretionary policies, as these policies have proved ineffective as a result of the time gap between the problem occurs and treatment which is based on the adoption and approval and implementation of the relevant authorities, either the research problem lies in that automatic stabilizers are not strong enough reliable, if the material and technical base has not been available and capable of processing and reduce fluctuations in output and achieve stability, either hypothesis Find Vetoed The financial stabilizers Automatic can be considered as part of the fiscal policy base components and through the direct impact on the revenue and expenditure and the promise that the effect of the impact on economic policy on the grounds that

fiscal policy is part of it, either goal Search lies in recognizing the work of automatic fiscal stabilizers mechanism and the size of the contribution that could be offered in mitigation of

fluctuations in output resulting from the follow discretionary policies, which are directly linked to the adverse effects of economic cycles, as seen stabilizers as important to the health of the economy, because stability is part of the benefits economic.

المقدمة :-

تمثل المثبتات التلقائية مكون اساس من مكونات قاعدة السياسة المالية اذ انها تتضمن جميع الاستجابات المنتظمة من خلال التاثير المباشر للمثبتات على الإيرادات والنفقات بصورةمباشرة ،وبالتالي التاثير على السياسة الاقتصادية على اعتبار ان السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية ،عليه فان التركيز على اساس القواعد المالية يساهم في تخفيف تقلبات الناتج ،اذ ان الاعتماد على هذه القواعد يمكن القائمين على السياسة من استبعاد التغيرات التقديرية في السياسة المالية ، لذا فان المثبتات لها الاثر المباشر في التخفيف من اثار الدورات الاقتصادية اذ يلاحظ في النموذج الكينزي ان قناة الدخل القابل للتصرف تاخذ حيزا من فعالية السياسة المالية ، وان الدخل بعد خصم الضرائب هو اقل من الدخل قبل الضريبة ،وما دام الدخل القابل للتصرف قد شهد استقرارا عليه سيكون ايضا الاستهلاك والاستثمار اكثر استقرارا ،طالما يحدد الطلب الكلي الناتج عليه فان الناتج سيستقر،والمثبتات تكون في جوهرها اداة للاستقرار الاقتصادي، اذ يمكن التمييز بين تاثير الاستقرار على النفقات والايرادات العامة وتاثيره على الطلب النهائي ،كما ان المثبتات التلقائية من الممكن ان تكون ليست بالقوة الكافية اذا لم تتوفر لها متطلبات العمل الضرورية وان استخدامهامن قبل بعض الدول من الممكن ان تؤدي الى زيادة الطلب الكلي عندما يكون معدل البطالة اخذ بالارتفاع وذلك من خلال تشغيل المعامل بطاقات مرتفعة.

أهمية البحث :-

تتعرض الاقتصاديات على حد سواء إلى صدمات واختلالات من شأنها أن تؤدي إلى مشاكل اقتصادية كبيرة ، وهده الصدمات متأتية من عدم وضع الحلول الناجحة لمعالجة الدورات الاقتصادية والتي ترتكز في اغلبها على السياسات التقديرية والاجتهادية ، إذ أثبتت هذه السياسات عدم جدواها نتيجة الفجوة الزمنية بين حدوث المشكلة ومعالجتها التي ترتكز على إقرار وموافقة وتنفيذ الجهات ذات العلاقة ، لذا تطلب الأمر البحث عن البدائل لهذه السياسات وكانت أهم هذه البدائل هي آلية التثبيت التلقائي .

مشكلة البحث :-

إن المثبتات التلقائية ليست بالقوة الكافية التي يمكن الاعتماد عليها ، إذا لم تتوفر القاعدة المادية والتقنية لها والقادرة على معالجة وخفض التقلبات في الناتج وتحقيق الاستقرار ،اذ ان تقلبات الناتج وعدم الاستقرار تعتبر من المشاكل الجوهرية في اغلب البلدان النامية .

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها :- إن المثبتات المالية التلقائية يمكن اعتبارها جزء من الاجراءات التيالتي تتبعها السياسة المالية في معالجة الاختلالات ، وذلك من خلال تأثيرها المباشر في الإيرادات والنفقات وما يتضمنه هذا التأثير من اثر على السياسة الاقتصادية على اعتبار إن السياسة المالية جزء منها .

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى التعرف على آلية عمل المثبتات المالية التلقائية وحجم المساهمة التي من الممكن إن توفرها في التخفيف من تقلبات الناتج والناجمة عن إتباع السياسات التقديرية والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بالآثار السلبية للدورات الاقتصادية ، كما ينظر للمثبتات بأنها مهمة لصحة الاقتصاد وذلك لان تحقيق الاستقرار يعد جزءا من المنافع الاقتصادية .

منهجية البحث :-

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي والذي يستند على المنهج الاستقرائي من خلال توضيح الإطار ألمفاهيمي للمثبتات التلقائية وتطورها التاريخي ، أضف لذلك الاسلوب الكمي في قياس حجم المثبت التلقائي في العراق وآليات هذا المثبت والكيفية التي يعمل بها .

اولا" : ماهية المثبتات التلقائية

تهتم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال استخدام مختلف الادوات والسياسات المالية ، وظهر مفهوم المثبتات التلقائيةAutomatic Stabilizers كأداة والية تعمل بصورة تلقائية لتحقيق الاستقرار من جهة وتقليل تقلبات الناتج من جهة اخرى .

وهذه الاداة تتميز بالتلقائية فالمعلوم ان ادوات السياسة المالية إما أن تكون أدوات تلقائية أو مقصودة ، فالأدوات التلقائية هي التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة تلقائية وتعمل دون تدخل من الحكومة وهي مثل نظام الضرائب التصاعدية (الضرائب التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه)وبالتالي فهي تتراجع مع حالات الكساد وتتزايد في حالات الرواج مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفزه حسب الظروف التي تمر بها الدولة ، بالاضافة الى النفقات التحويلية الاجتماعية وهي الإعانات التي تدفعها الدولة للمحتاجين حيث تعمل على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتزيد من الطلب على

السلع والخدمات،عليه فان جميع أدوات السياسة المالية التلقائية غالبا ما تقوم باعدادها الدولة بصورة دورية ومنتظمة بصورة برامج وسياسات بمعنى قبل حدوث الأزمات المالية والاقتصادية لكونها تساعد على الحد من تفاقم الأزمة إن حدثت دون تدخل من قبل الحكومة .

إن الأدوات المالية الرئيسة لدى الحكومة هي الضرائب والإنفاق الحكومي وعليه للحد او مواجهة مشكلة اقتصادية معينة مثل التضخم ينبغي استخدام هذه الأدوات بصورة تختلف اختلافا جذريا عما لو أرادت معالجة الكساد ،كذلك ان السياسة المالية تأتي أهميتها في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية فهي تتدخل في آلية فرض الضرائب والإنفاق الحكومي بأنواعه المختلفة ويضاف لذلك انها تغيرت بشكل كبير اذ ان التغيرات التي كانت تجري في السياسة المالية التقديرية تتم بشكل متزايد واستخدامها لاهداف متوسطة وطويلة الاجل[1] ،كما ان المخاوف حول استخدام التقديرات والاجتهادات في السياسة المالية التقديرية قد ادت الى زيادة الاهتمام على دور المثبتات التلقائية لضمان فعالية الدورة الاقتصادية بالاضافة الى امكانيتها في معالجة اختلالات الموازنة الحكومية ،اذ ان دور المثبتات التلقائية كلما كان اقوى كلما انخفضت الحاجة لاتخاذ اجراءات السياسة المالية التقديرية، وهذا امر مهم خاصه اذا كانت السياسةالماليةمباشرة تخضع لمشاكل عدم التقدير الصحيح فانها تؤثر سلبا على مصداقية السياسةالمالية ، لان قيمة هذه المثبتات تكمن في تلقائيتها والتي ترى انه من الضروري ان تبقى تقديرات السلطة اوالسياسات مباشرة عند ادنى حد ممكن .

لذا فان استقرار السياسة يعتمد على المثبتات التلقائية وعلى قدرة الحكومات في تحفيز الادوات المالية في الوقت المناسب ،كذلك ان نهج السياسةالمالية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء يرتكز في جزء منه بصورة مباشرة على العلاقه بين مؤشرات السياسةالمالية والناتج المحلي الاجمالي،اذ ان هذا النهج لديه ميزة على ان تدرج المؤشرات في اختبارات احصائيةبسيطة كمحددات لاثر استقرار السياسةالمالية ورد فعل واضعي السياسات للتاثير الفعلي للتدابير المالية على الناتج والاستهلاك الخاص ،مما ينجم عن ذلك بالتالي توفير معلومات مفيده عن اثر المثبتات التلقائية في فعالية السياسةالمالية ، اذ ان التحليلات القائمه على الاستقرار المالي تميل الى التركيز على دور المثبتات التلقائية في الاقتصادات الصناعيه وتستند على الفكره الاصليه (وهي ان هناك علاقة ارتباط سلبيه بين تقلبات الناتج وحجم الحكومة) .[2]

وعليه لابد من التطرق الى ابرز المفاهيم التي تناولت المثبتات التلقائية بشئ من التفصيل على اعتبار ان المثبتات اعطيت باكثر من مفهوم ومنها :

المثبتات التلقائية Automatic Stabilizers تعرف بانها اليات تتعامل مع عناصر السياسة المالية والتي تميل الى تخفيف حدة التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي تلقائيا ودون اتخاذ اي اجراءات حكومية ،اذ انها من وجهة النظر الكينزية فانها تشمل مكونات الموازنة العامة والتي تعمل على تعويض تقلبـــــات الطلب الفعال عن طريق خفض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي في حالة الركود وبالعكس في حالة الانتعاش.[3]

كما يمكن توضيحها بانها السياسات والبرامج التي تم تصميمها لتعويض التقلبات في النشاط الاقتصادي لاي دولة دون التدخل من قبل الحكومة او واضعي السياسات الاقتصادية ،خاصه وان المثبتات التلقائية تمثل الضرائب الشخصية والضرائب على الشركات ،وانظمة التأمين مثل التامين ضد البطالة والرعاية الاجتماعية ،اذ انها عامل استقرار لانها تعمل على تحقيق الاستقرار في حالة حدوث الدورات والتغيرات الاقتصادية ،اذ يتم تشغليها تلقائيا دون تدخل حكومي صريح ، كذلك ان المتغيرات الاقتصادية تميل الى ان تتغير تلقائيا وفقا للظروف الاقتصادية ويكون لها تاثير في عملية استقرار النشاط الاقتصادي .

وعليه فانها تمثل العلاقات التي بمقدورها خفض التقلبات الدورية في الاقتصاد دون التدخل المباشر من الحكومة ،وهو التدخل الذي يؤدي غالبا الى التباطؤ بين الحاجة الى دور السياسةالمالية الاني والبدء الفعلي بتطبيق تلك السياسة [4] .

ويمكن ان نعرفها ايضا بانها الترتيبات المتعلقه بالموازنة والتي تساعد على الخروج من تقلبات الدورةالاقتصادية بشكل مرن ودون تدخل مباشر وصريح من السلطةالمالية ،او انها تمثل وظيفة السياسةالمالية غير الاختيارية (ويشير مصطلح السياسةالمالية غير الاختيارية الى برامج الانفاق الحكومي والضرائب المختلفة والمستمرة والتي وضعت اساسا لغرض المحافظة على الدخل ،وتشتمل هذه البرامج على برامج الضمان الاجتماعي ،والرعايةالاجتماعية والتعويضات عن البطالة) في كونها عامل او مثبت تلقائي للاقتصاد ،اذ ان الاقتصاد عندما يكون في حالة ركود تميل النفقات الى الزياده في حين تقل حصيلة الضرائب جراء انخفاض الدخل[5] .

فالمثبتات التلقائية تمثل الضرائب والمدفوعات التحويلية التي تعتمد على مستوى الانتاج الكلي والدخل بحيث تقوم بكبح عدم الاستقرار في دورة الاعمال التجاريه تلقائيا ودون الحاجه لاتخاذ اجراءات سياسيه اختيارية .
اضافة لذلك فانها شكل من اشكال السياسةالمالية غير الاختيارية التي لاتتطلب اتخاذ اجراءات صريحة من قبل القطاع الحكومي لمعالجة البطالة والتضخم والصعود والهبوط في الدورةالاقتصادية .
و تعرف بانها الية عمل تستند الى الكيفية التي تعمل بها ادوات السياسةالمالية والتي ستؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتذبذب في الية عمل الدورة التجاريه، فخلال مراحل النمو الاقتصادي المرتفع فان المثبتات تساعد على خفض معدل النمو اذا كان غير منسجم مع حجم وامكانات الاقتصاد وتجنب مخاطر النمو غير المستدام والتضخم المتسارع .
كما انه يمكن من خلالها السيطرة على معدلات النمو المرتفعه حيث انها ستحدد تقلب معدلات النمو وتساعد في الدورةالاقتصادية ،اذ انها في فترة النمو الاقتصادي المرتفع تعمل المثبتات التلقائية على خفض معدلات النمو لمواجهة حالة الركود (مع النمو المرتفع تحصل الحكومة على المزيد من الايرادات الضريبية ،وحتى ان ضريبة الدخل تكون عوائدها عاليه بالرغم من ثبات معدلها ، ومع النمو المرتفع سيكون هناك انخفاض في معدل البطالة حيث ان الحكومة سوف تنفق نسبه اقل على استحقاقات او اعانات البطالة) .
وتتدخل كذلك المثبتات التلقائية لمعالجة او السيطرة على النمو المرتفع تلافيا لحدوث الركود لان النمو في الركود منخفض وذلك سيحدث انخفاض في الدخل وبالتالي دافعي الضرائب سينخفض دخلهم ويقومون بدفع ضرائب اقل ، وسيتم زيادة الانفاق الحكومي على استحقاقات البطالة ، وعليه سيكون هناك دور للمثبتات من خلال المنافع التي يمكن تحقيقها لمعالجة حالة الركود حيث ان زيادة الانفاق وانخفاض الضرائب على الدخول سيؤدي الى الحد من انخفاض الطلب الإجمالي ، اذا فالمثبتات قد عملت على تخفيف حدة التقلبات في دورة النمو ،لذا فانه من الصعب عزل تاثير المثبتات التلقائية في معدل النمو .[6]
وتعرف المثبتات التلقائية بانها الاليات التى تقلل تلقائيا تدفق الدخل او المال للافراد والشركات خلال فترات التوسع والتي تزيد من هذه التدفقات في أوقات الانكماش[7].
وفي الاقتصاد الكلي تصف المثبتات التلقائيةالكيفية التي يمكن للسياسات الحكوميةالحديثة احداث توازن في الموازنة ،لاسيما من خلال ضرائب الدخل والانفاق على الرعايةالاجتماعية،والعمل على تخفيف التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ،وحجم العجز في الموازنة الحكومية والذي يميل الى الزياده عندما تدخل البلاد في ركود ، والتي تحاول المحافظة على اعلى طلب كلي من خلال الحفاظ على الدخل الوطني ،وقد يكون هناك تاثير مضاعف وهذا التاثير يحدث تلقائيا اعتمادا على الناتج المحلي الاجمالي ودخل الاسره، دون اي تدخل صريح من قبل الحكومة ، ويعمل على الحد من شدة الركود ،وبالمثل فان عجز الموازنة يميل الى الانخفاض خلال فترات الازدهار ،والتي تنعكس على الطلب الكلي ، لذلك فان المثبتات التلقائية تميل الى تقليل حجم التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي للبلد،عليه فان المثبتات التلقائية غالبا ما تميل الى تقليل الواردات في حالة الركود مما يعني المزيد من الدخل القومي ينفق في الداخل بدلا من الخارج ويساعد ذلك على الاستقرار الاقتصادي[8].

ثانيا" : نشاة المثبتات التلقائيةواهميتها في الاقتصاد:-

(أ) نشأة المثبتات التلقائية وتطورها التاريخي:-

لم يكن حتى منتصف 1940 وجود للمثبتات التلقائيةاذ اكد خبراء الاقتصاد واستنادا الى الحجج النظرية التي افترضت ان النظام المالي يمارس تاثير تلقائي على الاستقرار الاقتصادي .وهذا المفهوم يمكن ارجاعه لمرحلة تطور الفكر الكلاسيكي ،حيث ان هناك شقين لتطور مفهوم الاستقرار التلقائي من خلال منظوره التاريخي :

الاول :-مفهوم وموقف الكلاسيكية من التلقائية .

الثاني :-التطور ووضع السياسةالمالية .

ان النظريةالاقتصاديةالتقليدية تناولت قوى السوق بموجب عوامل المنافسةالكاملة والتي تحكم انتاج وتوزيع السلع مع المحافظة على مستوى العمالةالكاملة قريب من حجم الموارد ،وتوجد درجه كبيره من التلقائية ضمن هذا التوجه النظري وذلك نظرا لظروفا معينه فانه يترتب على التلقائية بعض النتائج السلبيه ، وهذا التفسير مختلف تماما عن تلك التى اعطيت للمثبتات التلقائية ومع ذلك فان المفاهيم متشابهه في ان كلاهما يعد بان المثبتات التلقائية تعمل في ظل شروط محدده مسبقا ،اضافة لذلك فان المثبتات يمكن ان تشرع القواعد التي تستبعد اجراء تغيرات تقديرية ، وعليه يمكن القول بالافتراض القائل ان المثبتات التلقائية هي المتبقي من النظريةالتقليدية .

ويمكن تتبع الشق الثاني لظهور السياسةالمالية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،حيث ان كثير من الاقتصاديين تجاهلوا تقريبا اثار السياسةالمالية على الدخل ومستويات الانفاق وفي الوقت نفسه كانوا يعتقدون بالموازنة المتوازنه وهذا نابع مباشرة من التوجه النظري للاقتصاد الكلاسيكي بالتركيز على العمالةالكاملة .

اما كينز فقد سعى إلي إظهار الدور الحكومي في استخدام أدوات المالية العامة المتمثلة في الضرائب والإنفاق العام من اجل تحقيق النمو الاقتصادي واستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق التشغيل الكامل واستقرار نسبي في الأسعار ومن ثم الحد من

البطالة كما تولى الهجوم على المبادئ والافتراضات الكلاسيكية في توازن العمالةالكاملة ،حيث غير النظره الى المالية العامة ووضع الموازنات .ونتيجه لذلك

برز هناك راي مفاده ان السياسةالمالية والنقدية التعويضية يمكن استخدامها للحفاظ على الاقتصاد عند مستويات مرتفعه ، وكان (هانسن وليرنر) لهما التاثير الاكبر في دفع كينز على العمل بهذا الاتجاه مع

الاخذ بهذا التطور خطوه واحده اخرى من خلال ازالة امكانية تحقيق الاستقرار عن طريق عنصر التقدير[9].

ان التطورات الاخيره في نماذج الاقتصاد الكلي والتحديات والضغط السياسي احييت الجدل الكلاسيكي حول فعالية السياسةالمالية كاداة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي[10] .

وفي محاولة للمثبتات التلقائية لتقديم تفسير اضافي واقعي لديناميكية الاقتصادات الحقيقية ،فان ادبيات الكينزيون الجدد لم تعط اهتماما لهيكل الضرائب ، وبشكل اكثر عمومية الى دور المثبتات التلقائية ، وهذا ليس من المستغرب نظرا لتشديد هذا الادب على السياسةالنقدية ، ولكن عدم وجود وصف ملائم لكيفية عمل النظم الضريبية الحديثة قد يؤدي ذلك الى نتائج مضلله ويقلل من فعالية تجارب الاداء التي من الممكن ان تتخذ .

ومن جهة اخرى فانه من الناحيةالنظرية فالتطور السريع والدقيق لنماذج التوازن العام قد سمحت بتقييم فوائد الاستقرار في السياسةالمالية في اطار تحليلي متماسك ودقيق [11] .

هذه الدراسات تؤكد الحكمةالتقليدية بان مواجهة التقلبات الدورية والصدمات في الوقت المناسب نتيجة استجابة برامج وادوات السياسةالمالية سيكون او سيؤدي بشكل كبير الى الحفاظ على الانتاج وتقلبات الاستهلاك عند مستويات مقبولة [12] .

وعليه فان النشاط المالي الجيد والمقصود يمكن ان يكون غير مرغوب فيه ،عندما تكون الصدمات هي التي تؤثر في الغالب على جانب العرض[13] ، او عندما تكون هناك معلومات مظللة للاستقرار بشكل مباشر ،بالاضافة الى ان التاخير على نحو غير ملائم او دون مبرر بتنفيذ القرار سيطيل سلسلة انتقال الصدمة .

اما من الناحيةالسياسية فان هناك عددا متزايدا من البلدان تحولت في سياستها المالية من حيث الارتكاز على البرامج الماليةالحديثة والتي كانت اداتها للاستقرار السياسي ، وذلك بسبب التغيرات في نظامها النقدي (مجلس العملة ،ربط العملة الصعبه ،او المشاركه في الاتحاد النقدي) او بسبب تدهور الاوضاع المالية الى الحد الذي جعل السياسةالنقدية غير فعاله [14] .

ويمكن الاشارة هنا الى ان السياسةالمالية يمكن ان تسهم في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال قناتين[15]:-

الاولى : الحد من الادخار الحكومي تلقائيا خلال فترات الركود والزياده خلال فترات الانتعاش ،وخفض الانفاق القومي في حال تعرض الاقتصاد للصدمات .

وعليه فان مثل هذا التثبيت التلقائي يحدث لعائدات الضرائب عنما تميل الى ان تكون متناسبه بشكل كبير مع الانفاق والدخل القومي (وهذا مقارب للفكر الكلاسيكي) في حين ان الانفاق العام يعكس استقلال التزامات الحكومة من دورة الاعمال وبرامج التاهيل التي صممت خصيصا لدعم الانفاق خلال فترات الركود بما في ذلك اعانات البطالة ، فالقطاع العام يساهم في استقرار الناتج من خلال اثر تركيبة الانفاق المحلي فقط ، ومما يشار اليه هنا ان الاستهلاك الحكومي باعتباره جزء من الانفاق هو اقل تقلبا مقارنه بالمكونات الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي .

الثاني : تستطيع الحكومات عن قصد تغيير الانفاق الحكومي والايرات المتأتية من النفط او الضرائب لتعويض تقلبات دورة الاعمال التجاريه ،وعليه فان هيكل الضريبه ونظام نقلها يمكن تصحيحه ،بالاضافة لذلك فان عملية انتاج وتسعير النفط يجب ان تتم وفق اليات دقيقه وقابله لمواكبة التغيرات لتحقيق اقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية ،ومرونه في الاسواق ،وبالتالي تعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات .اذ ان مطالب التزامات الحكومة يعكس عددا من العوامل التي قد تختلف بين البلدان مع مرور الزمن ،بما في ذلك مرونة الاقتصاد للازمه ، ووجود مثبتات بديله مثل سياسة نقديه فعالة والوصول غير المقيد للادوات المالية.

خلال الازمه الاخيره تزايدت الحاجه لتحقيق الاستقرار المالي ،لان قدرة الاقتصادات الوطنيه كانت ضعيفه لمواجهة العمق والطبيعه العالميه للصدمه حيث واجه الافراد اما محدودية الحصول على الاعمال او ارتفاع تكلفة التامين الذاتي من خلال اسواق الائتمان والمؤسسات المالية ، وتقييد وتحديد على معدلات الفائده الاسميه [16] .

ب) اهمية المثبتات التلقائية :

ان اهمية المثبتات التلقائية تنبع من الميزات السياسية والاقتصادية أكثر من الضوابط التقديرية ،حيث إن هذه الضوابط تتطلب قرار سياسي قبل إن تشرع لمعالجة إي تأثير على الموازنة ،بالاضافة لذلك فان المثبتات التلقائية تجنب المشاكل المرافقه لتحركات الدورةالاقتصادية حيث ان هذه الدورات تعد من العلامات الواضحه والمميزة للاقتصادات الراسماليه اذ لوحظ ان نمط حدوث الازدهار يتبعه نمط حدوث الكساد وهذا ماابرز اهمية وجود المثبتات في معالجة مثل هذه الامور، وتجدر الاشارة الى انه في السنوات القليله الماضيه لم يتم التطرق بالشكل الذي يوضح ايجابيات هذه المثبتات ولم تكن هناك دراسات لبيان ماهية التثبيت التلقائي وذلك نتيجه الاعتقاد السائد بان السياسةالمالية لم تعد مؤشرا واداة جيده للاستقرار اما في الوقت الحالي فان النظره لادوات السياسةالمالية مختلفه جذريا عما كان سائدا اذ ان اغلب الدراسات المالية وخاصه الغربيه تتجه لاستخدام المثبتات التلقائية والتي تبين من خلال مفاهيمها انها تتميز باتخاذ اجراءات تبعد من خلالها السلطةالمالية من التدخل عن طريق الاجتهاد في ادارة الموازنة ومعالجة اختلال النشاط الاقتصادي لتحل محلها الاجراءات التي تمكن السياسةالمالية من العمل بصورة تلقائيه ، اذ ان المثبتات التلقائية تعطي تحليلا وتوقعات عن الاتجاهات التي تسير نحوها الدورةالاقتصادية وهنا يمكن القول انها من الممكن ان تعطي الية معالجه لتنفيذ الاجراءات الصحيحه لمعالجة اي اختلال ، وابعد من ذلك فان حالات التاخير في الوقت الذي تتطلبه هذه الاجراءات واتخاذ الخطوات التشريعيه غير الضروريه يمكن تجنبها وتفاديها .عليه فان الضوابط مباشرة لايجب الاعتماد عليها لانها تعد حاله طارئه ولايمكن اجراء تعديلات لازمه للتقديرات بسبب توقع التداعيات السياسية السلبيه ولان هذه التداعيات لها فعاليه نسبيه على الخيارات البديله لكن المثبتات التلقائية لها اليه تعويضيه لاي طارئ ، وعليه يمكن الاشارة الى نقطتين :

1)ان المثبتات التلقائية هي مهمه لصحة الاقتصاد وذلك لان تحقيق الاستقرار يعد جزءا من المنافع الاقتصادية وان العجز من دون المثبتات التلقائية يوضح لنا الخصائص الدورية ،على سبيل المثال، الزياده في الانفاق خلال فترات الكساد ستؤدي الى العلاج المبكر بالرغم من التعديلات الاليه لدورة العمل والنفقات غير المباشرة وهذا العلاج يعكس استجابة السياسة للكساد وفي اغلب الاحيان تختار الحكومة تبني هذا العلاج في الاقتصاد الضعيف وذلك بتخفيض الضرائب او زيادة الانفاق الحكومي وكلاهما يزيدان العجز او يقللان الفائض ،ان هكذا استجابات للكساد لا تتم بشكل الي وتلقائي لانها تتطلب التشريع عليه فان العلاج المبكر سيصطدم بتأني عملية التشريع .

2)برامج التامين ضد البطالة على الاقل من الناحيةالنظرية هو عامل استقرار تلقائي ، اذ ان التامين ضد البطالة يتحرك لتثبيت الدخل المتاح في حالة الكساد والازدهار من خلال الزياده اوالنقصان في التحويلات الحكومية وهذا يخفض او يزيد من خلاله الادخار الحكومي ،وان القيام بذلك يوازن الزياده او النقصان في الدخل العائلي الكلي والذي من الممكن ان تزيده او تخفضه البطالة،بمعنى ان تلك المثبتات تقلل من انخفاض الدخل الحقيقي في حالات الكساد وتقلل من نمو هذا الدخل اثناء الازدهار،وعليه فانها تخفض التقلبات في الامد القصير في متوسط دخول المواطنين ،وعلى الرغم من ان الاعتبارات الاستدلاليه التي تشير الى ان برامج التامين ضد البطالة سوف تؤدي الى تقلبات دوريه مضاده الا ان هذه الاعتبارات لايمكن ان تنجح لانه لايوجد شك بفعالية هذا البرنامج باعتباره عامل استقرار وليس العكس.[17]

كذلك تشكل التقلبات في النشاط الاقتصادي جزءا كبيرا من اقتصادات الدول المتقدمة اذ نلاحظ عادة انه في فترات التوسع الاقتصادي سوف يسمح المجال لفترات من الانكماش وبالعكس .

وعليه فانه يمكن ملاحظة ان هذه التقلبات الحاده اوالشديده قد حلت محلها الارتفاعات والانخفاضات المعتدله اوالطفيفه في النشاط الاقتصادي ،وان هذه الملاحظه تنبع من الثقه بعدد من العوامل ، واهم هذه العوامل هي الادله التاريخيه ،وتحسين المعرفه الاقتصادية ،والخبرات في السياسةالنقدية والمالية ،والاهميه المتزايده للانفاق الحكومي ،والمثبتات التلقائية لمواجهة التقلبات الدورية في النظام المالي .وهذا الاعتبار الاخير يشير الى وجود المثبتات التلقائية مع او في الهيكل المؤسسي اليوم .

ويمكن القول ببساطه ان هذه هي الاليات التي تقلل تلقائيا تدفق الدخل اوالمال للافراد والشركات خلال فترات التوسع والتي تزيد من هذه التدفقات في اوقات الانكماش.

وكذلك الى جانب الدورةالاقتصادية يعد معدل البطالة على انه من الحقائق المقبوله في المشاريع الخاصه والاقتصاديات الحديثة ،حيث انه نتيجه لذلك ادخلت برامج تعويض البطالة في العديد من البلدان وبعدها في جميع انحاء العالم ،ومع ذلك فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي فان هذه البرامج تؤثر تلقائيا على تدفق الاموال من والى الافراد والمؤسسات .

ويضاف الى ذلك بعض المحاذير منها يجب اخذها بنظر الاعتبار ان حجم الحكومة هو فقط المنبه الاساس لمدى حساسية توازن الموازنة للتقلبات الدورية وهو ضامن موثوق به حيث انه يجب التركيز على العلاقة بين الانفاق الى نسبة الناتج المحلي الإجمالي ،وامكانية تقدير توازن الموازنة الى فجوة الناتج ،وعليه فان هذه التقديرات تاخذ بنظر الاعتبار تاثير الضرائب التصاعدية والتقلبات الدورية وحساسية الانفاق .

وان حجم الحكومة هو اكثر اهمية وتركيزا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنميه (OECD) والتي تضم (34) دولة ،اما خارج هذه المنظمه فان التحسس اوالحساسيه لانخفاض الناتج تكون هي السائده ،حيث انه في جانب الإيرادات فالحصه الاكبر تكون للضرائب المباشرة التصاعديه على حساب الضرائب غير المباشرة في الإيرادات وحيث ان الاولى تميل الى اضعاف

استجابة عائدات الضرائب على الدخل وهذا خارج (OECD) ،اما في جانب النفقات ،فالتامين ضد البطالة وشبكات الحمايه الاجتماعية فانها تكون اقل تطورا[18].

ونظرا لذلك فان التقليل من قدرة امكانات حجم المثبتات التلقائية في الدول النامية يمكن ان يؤثر على الانتاج وتقلبات الاستهلاك .وذلك لان نفوذ السياسةالمالية في التقلبات الدورية يمكن ان يكون مستقرا ،وهذا الاستقرار يمكن من خلاله ان تستشعر السياسةالمالية اي خطأ في قياس حجم المثبتات التلقائية ،ان التطرق الى حجم الحكومة يمكن ان يوجد الارتباط بين السياسةالمالية وتقلبات الاقتصاد الكلي (الانتاج والاستهلاك) ،اذ ان تحقيق الاستقرار المالي يعمل او يحصل اساسا من خلال المثبتات التلقائية باعتبارها عامل استقرار ،وهذا يحدث بالمقابل اذا كانت السياسةالمالية ترتبط بشكل منهجي بظروف التقلبات الدورية سواء كانت مؤيده او مواجهة للتقلبات الدورية ،وذلك من خلال عدم ظهور اي تاثير ملموس على تقلب الناتج حيث ان التقلبات المالية لاتتعلق بدورة الاعمال اذ تظهر زيادة في الناتج وتقلبات في الاستهلاك وهذا يعود من المحتمل الى الصراعات مع السلطةالنقدية ،ومع ذلك فقد تعاني السلطةالنقدية من نتيجتين وهي تزامن البيانات ونوع هذا التزامن وذلك بسبب ارتباط بعض مصادر تقلبات الموازنة مثل (سعر الصرف والتضخم) مع تقلب الناتج . . بالاضافة لذلك فان استقلالية البنك المركزي ترتبط بانخفاض التقلبات بشرط ان يكون التفاعل بين السياستين المالية والنقدية يؤخذ بعين الاعتبار[19] .

ثالثا" : الية عمل المثبتات التلقائية وفاعليتها في الاقتصاد :-

(أ) الية عمل المثبتات التلقائية :

ان الية عمل المثبتات التلقائية بوصفها جزء من السياسةالمالية تؤثر بعمليه الارتباط القائمه بين السياسةالمالية واستقرار الاقتصاد الكلي ،لذا فانه من خلال عملية هذا الارتباط ينتج لدينا افتراض اساس هو ان عمل المثبتات التلقائية في كل مكان ينبغي ان يساهم في مزيد من الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي (الناتج ،الاستهلاك) ، اذ ان تحقيق الاستقرار يكون بزيادة مدفوعات الاعانات وانخفاض في المساهمات خلال فترات الانكماش وانخفاض في مدفوعات الاعانات وزياده في المساهمات خلال فترات التوسع[20] .

عليه فان الافتراض الاساس لالية عمل المثبتات التلقائية يشترط التوصيف الكامل لنوع الصدمة بشكل صحيح وللتعرف على نوع الصدمة ينبغي تحديدها هل هي دائمه او مؤقته وهذا مهم جدا لضمان تدخل الحكومة بالشكل والوقت المناسب ،فاذا كانت الصدمة دائميه وتم التعامل معها على انها مؤقته ففي ذلك الحين فان الموقف المالي يكون غير مناسب وضعيف غير قادر على المعالجه ،كما وان تحديد طبيعة الصدمة ستكون صعبه .بالاضافة لذلك ان الية عمل المثبتات التلقائية تحتاج لمن يسمح لها بالعمل على كلا الاتجاهين اي الاتجاه الصاعد والاتجاه النازل من الدورة[21]. حيث ان عمل هذه المثبتات من الممكن ان يكون ضد الاتجاه السائد على سبيل المثال :-

في هيكل الضرائب التصاعديه حصة الضرائب في الدخل القومي تنخفض عندما يكون الاقتصاد مزدهرا حتى تحافظ الدولة على مستويات الازدهار التي تكون مقبوله لان زيادة الضرائب التصاعديه ستؤدي في النهايه الى خفض الطلب الكلي وترتفع عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود ،حيث ان لهذا الإجراء تاثير في التخفيف عن الاقتصاد والتقليل من الاثار السلبيه للدورة الاقتصادية .

وهناك تحفيز للحكومات لانفاق المكاسب المتحققه من الاتجاه الاقتصادي في حالتي الازدهار والانتعاش من الدورات الاقتصادية ، وبالتالي سيترتب على ذلك في حالة الاتجاه النازل من الدورة لتمويل التكاليف المالية للانكماش عن طريق الاقتراض وهذا يمكن ان يؤدي الى ارتفاع مستويات الديون مع مرور الوقت[22].

وحيث ان الاقتراض الحكومي امر غير مرغوب به في حالة التقلبات الدورية وممكن للمثبتات ان تتدخل للمعالجة في هذه الحاله فقد يكون من الممكن ان تؤثر على اسعار الفائده المحليه [23] ، ومع ذلك توجد حقيقتين تكون على خلاف مع هذا الواقع :-

الاولى: هو ان الاثر المعالج في المثبتات التلقائية قد ضعف في الاقتصاديات المتقدمة بين (1990 -2006) بسبب القناعة المتولدة عن الاثر المعالج في السياسة المالية التقديرية.

الثاني : ان المثبتات التلقائية لايبدو ان لها فعاليه في الاقتصاديات النامية (وهذا ليس نتيجه قصور المثبتات في معالجة الاختلالات ولكن نتيجة عدم الاخذ بالاليات والبرامج (مثل اعانات البطالة والضمان الاجتماعي ووجود جهاز ضريبي مرن وغيرها) التي من الممكن ان تو فرها او تتيحها المثبتات وعليه

فان فعاليه اي اليه او برنامج معالجه لايمكن ان تكون مجديه او مؤثره اذا لم تكن مطبقه وضمن الظروف والضوابط المتاحه في الدولة).[24]

وهنا من الضروري تطوير مفهوم المثبتات التلقائية حتى يعكس على نحو ملائم طبيعة عوامل هذا المفهوم وهذا التطور عن طريق المضي قدما للخروج بثلاثة معايير والتي يجب ان تتحقق قبل ان يمكن تصنيف اي اليه باعتبارها مثبت تلقائي والمعايير هي[25] :-

المعيار الاول :-وهو الاكثر وضوحا وينص على ان الاليه يجب ان تتصرف في مواجهة التقلبات الدورية حيث يتعين عليها :

(أ)التوجه الى تحديد حجم الانتاج خلال الانخفاض والعجز في الموازنة وخلال الارتفاع والفائض وكل حسب الحاجه حيث ان حجم الانتاج يتحدد عند مستويات خلال الانخفاض ويتحدد عند مستويات خلال الارتفاع .

(ب)التوسع باصدار الاوراق المالية وطرحها للجمهور لسحب جزء من الاموال خلال العجز او الانخفاض والحد منه خلال الفائض

(ج)تحديد ميول واستجابات الجمهور حيث يميل الجمهور الى خفض الطلب على الارصده النقدية خلال العجز ورفع الطلب عليها خلال الفائض.

ومن الشروط الاساسيه لهذه الانواع من التاثيرات هو ان عملها يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمتغيرات التشغيليه والتي تعتبر حساسه وتتوافق مع التقلبات الدوريةالاقتصادية .

ويتضح هنا ان تاثير المثبتات التلقائية في مواجهة التقلبات الدورية يكمن في علاقه معقده حيث ان :

1- اثر معدلات الضرائب العاليه على مرونة الاقتصاد يمكن ان يكون اكبر مما يقابله من اجراء او تاثير من المثبتات التلقائية .

2- ان العلاقه قد تتغير بمرور الزمن مع التغيرات الهيكليه المعتدله ،وتقلبات الناتج يمكن ان تكون اسرع في الاقتصادات الحكومية الاصغر حجما [26] .

وتقلبات الدورةالاقتصادية تعالج من خلال وضع الية دورية مضادة للمساعدة في تحقيق الاستقرار، اذ تعمل هذه الالية من خلال الغاء الحركات التي تبتعد عن الاستقرار او القضاء عليها.

فمن الناحيةالنظرية اذا كان المعالج يعمل على الفور ويتفق تماما مع التقلبات الدوريةالاقتصادية فان الاثر التعويضي من شانه ان يعمل فقط خلال فترات الانكماش والازدهار .ومع ذلك على الرغم من عدم وجود ادله تجريبيه يبدو من المرجح انه في معظم الحالات يكون هناك فارق زمني قبل ان ياتي او يدخل المعالج قيد التنفيذ اذ ان تاثير المثبت التلقائي مرتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي وبسبب الابطاء الزمني فان الاثر التعويضي المطلوب يبدا بالتقارب خلال دوره اقتصاديه كامله .

المعيار الثاني:- ويتطلب هذا المعيار ان يبدا الجهاز تاثيراته الدورية المضاده دون انتظار قرار السياسة الجديده ،المعايير التلقائية هذه ضروريه حيث ان قيمة هذه المثبتات تكمن في تلقائيتها والتي ترى انه من الضروري ان تبقى السلطةمباشرة او السياسات مباشرة عند ادنى حد ممكن .

المعيار الثالث :-ان الية العرض (القدرة على التنبؤ بالاجراء) وهذا شرط ينبع من حقيقة انه ينبغي للمثبتات التلقائية ان تكون فعاله بصورة مباشرة وليس لديها اثار جانبيه سلبية ،اما في حالة (عدم القدرة على التنبؤ بالاجراء)وكانت توقعات صناع القرار مترده فانه نتيجه لذلك ان الية الاستجابه للاستقرار

الاقتصادي الداخلي تقل او تنخفض .وهذا بدوره قد يؤدي الى ان تصبح سياسة الاستقرار الفعلي غير مرغوبة او حتى غير مفيدة .

عليه نلاحظ ان هذه المعايير الثلاثة لها فعاليه في تحقيق الاستقرار التلقائي وانها غير ضروريه اذا كانت فعاليتها لاتسعى لتحقيق الاستقرار ،ومع ذلك فان الاثار الجانبيه السلبيه للتوقعات من المستحيل ان تعطي قياس تقريبي لعملية الاستقرار ،وبالتالي فانه لايمكن ان نحدد بدقه ما اذا كان اي من هذه يؤثر اكثر في تعويض الاثار المفيده التي يجري النظرفيها .

اذ ان التعويضات الاجماليه ضروريه، وعدم وجود تاثيرات سلبيه للتوقعات التي يضعها اصحاب الخبره من شانه ان يعطي للتنبؤ ميزة في تعزيز هذا الشرط ، بالاضافة الى ذلك فانه فقط في التحليل النهائي والاختبار التجريبي يمكن ان يسمح بتحديد ايجابية برنامج التعويضات الاجماليه من عدم ايجابيته في كونه عامل او معيار للتثبيت التلقائي ،ولكن قبل اجراء مثل هذه الاختبارات التجريبيه فانه يتم التاكيد بان يكون للنظريه اطار عمل يوحي ويبين حجم الدور الذي يمكن ان يلعبه البرنامج ،فمن الناحيةالنظرية فان برنامج التامين ضد البطالة يلبي المعايير التي تعمل بطرق متعدده لمواجهة التقلبات الدورية

وفعليا فان اجراءات التعويضات تتكون من جانبين :-

(1)المساهمات (تدفق الاموال من الافراد والشركات)التي يتم تغطيتها من خلال الاستقطاع مع فاتورة الرواتب للموظفين ،وانها تتحرك على مستوى موازي للنشاط الاقتصادي ،بمعنى كلما تحسن مستوى النشاط الاقتصادي كلما ازدادت هذه المساهمات .

(2)المنافع (تدفق الاموال الى الافراد)(والمقصود بهم العاطلين عن العمل)وهذه المنافع بالحقيقه مستمده من مستوى البطالة ،وانها تتحرك بالاتجاه المعاكس لمستوى النشاط الاقتصادي ،بمعنى انه كلما ازداد تدفق المنافع اي ازداد تعويض البطالة اي تدفق الاموال الى الافراد كلما تبين ان مستوى النشاط الاقتصادي في حالة تراجع ،وبالتالي فمن الطبيعي جدا وفقا لهذا البرنامج تخفيض مستوى النشاط الاقتصادي،ومن الناحيةالنظرية يجب ان يرافق النشاط قبل خفض مستوى المساهمات زيادة في مستوى مدفوعات الاعانات ،وبالمثل فان اي زياده في مستوى النشاط الاقتصادي ينبغي من الناحيةالنظرية ان تكون مصحوبه بزيادة مستوى المساهمات وانخفاض مستوى الاعانات .

وابعد من ذلك يمكن النظر الى التحليل بان ارباب العمل لا يتمكنون من السيطرة او ضبط قوة العمل بالمستوى الذي يوازي مستوى النشاط الاقتصادي فورا،حيث انه من المرجح ان تكون هناك فجوه بين اي تغير في النشاط الاقتصادي وبدء اثر الاستقرار على سبيل المثال ،صاحب العمل الذي يواجه ضرورة خفض الانتاج سوف يحتفظ بالعمال على الرغم من كون جزء من وقتهم سيكون فائض نتيجة خفض الانتاج ،هذه النتائج بسبب توقع صاحب العمل للاوقات السيئه والتي سيتم استبدالها بالاوقات الجيده حينما تكون مهارات العمال عاليه وذات حيويه .وبالتالي فان عمل برنامج التامين ضد البطالة باعتباره مثبت تلقائي وعامل للاستقرار ربما يقترب من تحركات دورة الاعمال بشكل كبير اكثر مما لو كان متخلف او غير موجود .

اضافة لذلك فان التعويضات ضد البطالة هي جزء من المدفوعات التحويلية الصافيه وتنخفض عندما يكون الاقتصاد في مرحله ازدهار ونمو ،وترتفع عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود. كما ان اتباع برنامج تعويض البطالة او الحد من اختلال الدورةالاقتصادية يترتب عليه اثار مباشرة ستلقي بضلالها على الموازنة اذ ان الموازنة تعكس بعدين للسياسه المالية هما :

1- تاثير قرارات السياسة المرتبطه بالتغيرات في الوضع الاقتصادي الفعلي او المتوقع ،مثلا،رغبة الحكومة في اتباع سياسه فعاله ضد خفض الضرائب او زيادة الانفاق الحكومي حتى لايكون الاقتصاد في حالة ركود مع عدم تطبيق هذه السياسة ،وتقليل الانفاق العام خلال فترات الازدهار ،وقد تكون الموازنة مسايره للدوره الاقتصادية، اي انها ضد الية عمل المثبتات التلقائية ،او قد تكون الموازنة مضاده للدورة الاقتصادية بمعنى انها مع توسيع الية عمل المثبتات.

2- اما البعد الثاني فيتضمن التباينات الدورية التي هي ليست نتيجة الاستجابه الاعتياديه للسلطات المالية للدورة الاقتصادية[27] .

ان طريقة عمل الموازنة بدون المثبتات التلقائية هي اشاره او تفسير لما سيكون عليه الفائض او العجز اذا كان الناتج المحلي الإجمالي عند اقصى امكاناته وكان معدل البطالة عند مستوى محدد ولم يحدث تغيير في بقية العوامل الاخرى .

ويتضح من ذلك ان عمل المثبتات التلقائية يركز على الحركات الدورية في الناتج الحقيقي والبطالة،اذ انه خلال الركود الاقتصاد ينمو ولكن بصورة بطيئه ومختلفه عما لو حقق مستويات التشغيل التام ،ونلاحظ من خلال الركود ان هناك بعض النفقات تزداد وفي جزء منها لدفع تكاليف نفقات تامين البطالة وتجدر الاشارة هنا الى ان تعويضات البطالة هذه تمثل جزء من اليات المثبتات التلقائية ،حيث ان الانخفاض في الدخل المتاح بسبب تزايد حدة الركود سوف تعالج جزئيا من قبل منافع الافراد العاطلين الذين يتمتعون بتعويضات البطالة.

عليه فان الانخفاض في الإيرادات والزياده في النفقات العامة يمكن ان تساعد في دعم الاقتصاد ولكنها تزيد من عجز الموازنة بصورة مؤقته .

وينبغي الاشاره هنا الى ان التعرف على الاجراءات والمعايير من شانه ان يساعدنا على التمييز بين المثبتات التلقائية من جهه وبين صيغة المثبتات المرنه، وسياسات التثبيت الاختيارية او مباشرة، والمثبتات المؤسسيه.

فاختلاف المثبتات التلقائية عن المثبتات المرنه يكمن في ان المثبتات المرنه تاتي تلقائيا او تدخل تلقائيا حيز التنفيذ عندما يعطي بعض المتغيرات الاقتصادية اشارة الخطر ،وان الفرق بين هذا المفهوم وبين المثبتات التلقائية يكمن في حقيقة ان المثبتات التلقائية تعمل باستمرار داخل الاقتصاد في حين ان المثبتات المرنه تاتي عند حصول حدث معين فقط عندما تتلقى او يتم اعطاءها بعض الاشارات المحدده سلفا .

اما اختلاف المثبتات التلقائية عن سياسة التثبيت مباشرة او الاختيارية ينصب في ان سياسة التثبيت مباشرة تحتاج لقرارات سياسيه لغرض عملها وتشريعات خاص بها .

في حين ان اختلاف المثبتات التلقائية عن المثبتات المؤسسيه والتي يطلق عليها الحصون يكمن في ان هذه المؤسسات تعمل على تعزيز الاقتصاد وهي لاتعمل بالضروره لمعالجة اختلال في داخل الاقتصاد الوطني او لمواجهة التقلبات الدورية[28].

(ب) فاعلية المثبتات التلقائية :-

من الصعوبة التوفيق بين استقرار الاقتصاد الكلي مع تحقيق معدلات نمو مقبوله وتوزيع دخل اكثر عدالة وهذا التوفيق يتطلب الارتكاز على اسس متينه يجب ان تاخذ بالاعتبار الاستقرار يعني ان الحكومة يجب ان تدير المالية العامة بطريقه شفافه ويمكن التنبؤ بها ،وذلك تماشيا مع تنامي الاهداف واستقرار معدلات النمو والعمالة ،كذلك استدامة القرارات على المدى الطويل ،مع تجنب عدم التناسب في الاعباء الضريبية او المستويات المفرطه من الدين العام .

وبما ان المثبتات تصمم لتخفيف حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي،عليه فانها تعمل على اساس حجم الإيرادات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فانخفاض الناتج المحلي الاجمالي يكون نتيجه الى خفض الايرادات المتمثله بالضرائب المباشرة وغير المباشرة وغيرها ، وان النظم الضريبية تعد المساهم الاكبر في GDP في الدول المتقدمة ،اما في حالة الدول الريعيه فتعد ايرادات النفط هي المساهم الاكبر في تغذية GDP.

اضافة لذلك فان المؤشر الامثل لمعرفة مدى تاثير المثبتات التلقائية في السياسةالمالية والاقتصاد هو نسبة الايرادات الفعليه الى الناتج المحلي الاجمالي والذي يوضح الهدف الذي تستطيع الحكومة فيه من التاثير في معدلات نموال GDP .

ان تأثيرات المثبتات التلقائية المالية قد عززت من قبل الآليات التي تتبعها البلدان والتي تعمل لتخفيف استمرارية دورة الأعمال التجارية ، فعلى سبيل المثال ان الواردات حساسة للتقلبات في الطلب الكلي خلال المدة قصيرة الأجل وبالتاليتساعد على تحقيق استقرار ومعالجة للاختلالات في النشاط الاقتصادي. كما اننظريات سلوك المستهلك تشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يستجيب ببطء لتقلبات الدخل فقط، والتي من شأنها أن تميل إلى جعل سلوك الادخار الخاص مستقر[29] .

وان الفعاليه والقابليه الكبيره للمثبتات في الحد من تقلبات الاقتصاد وتحسين اداءه وبوصفها جزء من السياسةالمالية فان أهدافها في الاقتصاد الكلي تتجسد في تنظيم الحسابات المالية وتنظيم الطلب الكلي ،حيث انه تم التركيز عليه اولا ،اذ انه من اجل بناء هذه السياسةالمالية الفعاله يتعين على الحكومات استعادة درجه اكبر من الحريه وتاخذ دورا ونشاطا اكبر واكثر في مهمة الحد من تقلبات الاقتصادات وتحسين ادائها الاقتصادي الكلي .

فالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي لها تاثير كبير على الحسابات القوميه ، وكذلك لها تاثير على استقرار الناتج المحلي الإجمالي .

ان فعالية المثبتات التلقائية يمكن ان تعرف من خلال الدخل والانفاق العام والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بالدورةالاقتصادية ،فعندما يكون هناك انخفاض في النمو الاقتصادي فسوف يكون هناك العجز العام والذي هونظير انخفاض الممول الاساس للموازنة غير الضرائب ، وانخفاض المدفوعات الضريبية الخاصه بالمشمولين بها .

وثانيا فان المثبتات تساعد في تحفيز الاقتصاد في فترات الركود والاستقرار في اوقات الازدهار ،وبالتالي فهي تمارس وظيفه تنظيميه حيث يتعين على الحكومات خيار السماح للمثبتات التلقائية بالعمل دون تدخل او تعزيز او تقييد لتاثيراتها من خلال فرض السياسةمباشرة .

فخلال الركود الاقتصادي مثلا فان انعكاس الرغبه في رد الفعل من قبل السلطات لتجنب الزياده في العجز العام يكون عن طريق تطبيق سياسات مسايره للتقلبات الدورية والتي بالنتيجه تميل لجعل الوضع أسوأ ،ولذلك فمن المهم ومن الامور الحيويه ان تطبق اليات الموازنة بعنايه من اجل تجنب المبالغه في معالجة التقلبات والتي يمكن ان تشكل خطرا على الوضع الاقتصادي العام وضررا على مدى فعالية وكفاءة السياسات العامة.

مما تقدم اذا كان الهدف هو السعي الى موازنة متوازنه في الظروف الاقتصادية الاعتياديه ،فمن الضروري تقييم تاثير واستمرار عمل وفعالية المثبتات التلقائية .

لذلك فان اهمية وفعالية هذه المثبتات تعتمد على عوامل كثيره بما في ذلك حجم القطاع العام في الاقتصاد ،والتقدم او التدرج في النظام الضريبي ، ووجود خطط للتوظيف في القطاع العام واعانات البطالة ،وحساسية البطالة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي [30] .

وفعالية هذه المثبتات تكمن في التعجيل بها عند حصول صدمات الارتفاع والانخفاض في النشاط الاقتصادي ،اذ ان الاليه التي تعمل بها المثبتات التلقائية لتعويض هذه الصدمة تواجه بعض الصعوبات الا انها تقوم بواجبها اذ تقوم السياسةالمالية بتحفيز الطلب الكلي دون ان تفعل ذلك مباشرة من خلال النفقات الحكومية ، اضافة لذلك يجب توفير الحوافز وزيادتها من اجل زيادة المشتريات الخاصه ،والحوافز تعتبر عادة هي زياده في الدخل المتاح ،على الرغم من انه قد تكون هناك تغييرات اخرى لتشجيع الانفاق الجاري عبر تاثيرات الحوافز .

كما ان فعالية المثبتات التلقائية لاتتوقف فقط على مقدار الزياده التي ينتجها الدخل المتاح ، ولكن ايضا بالاستجابه الكبيره للاستهلاك الخاص المتولد من هذه الزياده في الدخل المتاح ،هذه الاستجابه بالمقابل ستعتمد على كيفية توزيع الزياده في الدخل المتاح حيث ان الاسر تختلف في مستويات دخولها وتختلف

نتيجه لذلك عملية انفاق الزياده في هذا الدخل [31] .

هذه الفعاليه تستخدم في الحد من شدة الدورات الاقتصادية والتي تؤثر في استدامة السياسةالمالية والتي تعرف (بانها حاله من الاستقرار في الدين العام في عدد محدد من دول العالم) (او هي ببساطه المحفظه المالية طويلة الاجل)، فالحكومة هي المعالج اذا كان الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي او التوازن العام الى الناتج المحلي الإجمالي هي متغيرات ثابته ،مما يعني انه لابد ان يحترم التزامن بين القيود المتعلقه بالموازنة .

فالنظريةالكلاسيكيةالحديثة ترى انه في تخفيض الضرائب ايجابيات حيث ان معدلات الضرائب يجب ان تبقى ثابته خلال الدورةالاقتصادية من اجل تقليل التكاليف الناجمه عن تشوه الضرائب .

فالسياسةالمالية المثلى تعطي الاولويه للاستدامه بمرور الوقت ،مما يترك مجالا لتكيف التوازن العام لظروف الاقتصاد الكلي ،والمعلوم ان هذه السياسة جزء من السياسات الاقتصادية وعليه فان ادارة هذه السياسات من غير المعقول ان يتم دون تمييز صحيح بين الاتجاهات والدورات ،وهذا التمييز يجعل من الممكن تحليل تطور معظم المتغيرات الاقتصادية الكليه ،مثل التضخم والتوظيف والعجز الخارجي والعجز العام .ومن اجل اتخاذ القرارات الفاعله لعمل المثبتات فمن الضروري ان تكون قادره على التمييز بين المكونات الظرفيه او المؤقته من الظاهره ،والتي سوف تزول مع عودة مستوى النشاط في مسار اتجاه الهيكل المكون .

عليه فالمثبتات توضح انه يجب اتباع سياسات محدده من اجل التعرف على الظواهر العابره مثل الارتفاع المؤقت في معدل التضخم والتغير في تقلبات البطالة الدورية ،والزياده المؤقته في العجز الخارجي ،او الزياده الدورية في العجز العام [32] .

وبالتالي نلاحظ بان حجم المثبتات التلقائية مؤثر في الاقتصاد الكلي لان حجمه يعد مؤثر في تغيرات الموارد الممولة للموازنه ،بالاضافة الى ان المثبتات تقوم بتحديد صدمات اسعار النفط وصدمات الضرائب وذلك لفصل العلاقه بين المتبقي من الناتج المحلي الإجمالي والمتبقي من ايرادات النفط والضرائب في اثنين من مكونات الاستجابه التلقائية :الاولى من استجابة الضرائب وايرادات النفط للتغيرات غيرالمتوقعه في الناتج المحلي الإجمالي ،والثانيه من استجابة الناتج المحلي الإجمالي الى التغيرات غير المتوقعه في الموردين(الضرائب والنفط) .

خامسا":- قياس المثبتات المالية التلقائية (العراق انموذجا") :-

ان تحليل التغيرات التي تحدث في الموازنة العامة تكون غير كافية لان التقلبات فيها قد تعطي انطباعاً غير واضحاًلإجراءات السياسة التقديرية (سواء كانت توسعية أو انكماشية)، عليه فان إحداىالإجراءات التي يتطلب تطبيقها هو إجراءآلية التعديل الدوري للتخلص من تأثير الحركات الدورية على المتغيرات المالية وتقييم الموقف المالي ،إذا فانه من المهم للتخلص من هذه التأثيرات هو تحديد الموازنة المعدلة دوريا .

يمكن أنيقسم التوازن العام overall balance (OB)إلى المكونات الآتية[33] :-

$$OB = CAPB + CPB \qquad (1)$$

إذإن :

(CAPB) الموازنة الأولية المعدلة دوريا .

(CPB) الموازنة الأولية الدورية .

واستنادا للمعادلة (1) أعلاه ، فان التغير الحاصل في (OB) ، يتجزأ إلى جزأين هما

1- الاستجابة التلقائية للمتغيرات المالية إلى التغير في الناتج أي استجابة الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي .

2- استجابة المتغيرات المالية للتغير الحاصل في السياسة التقديرية .

وعلية ستكون المعادلة الخاصة بالتغير في (ΔOB)[34] :

$$\Delta OB = \Delta CPB + \Delta CAPB \qquad (2)$$

$$AS = \Delta CPB = \Delta OB - \Delta CAPB \qquad (3)$$

إذإن :

(*AS*) : المثبتات التلقائية .

وتعد المثبتات التلقائية احد أهم العوامل التي تبين التغيرات في التوازن العام (ΔOB) والتي تعكس وتفسر التغيرات في الموازنة العامةوالتي تعود إلى جزء منها للتغيرات في الموازنة الأولية المعدلة دورياً .

كما إن التغيرات في الموازنة الأولية المعدلة دوريا يمكن أن تشتق من الإيرادات العامة والنفقات العامة المعدلة دوريا فالإيرادات العامة المعدلة دوريا يمكن قياسها كالآتي :

$$R^{CA} = R\left(\frac{Y^{p}}{Y}\right)^{\varepsilon_R} \qquad (4)$$

إذأن :

(R^{CA}) الإيرادات العامة المعدلة دوريا .
(R) الإيرادات العامة .
(Y_P) الناتج المحتمل .
(Y) فيمثل الناتج الفعلي .
(ε_R) هو مرونة الإيرادات المرتبطة بفجوة الناتج .
أما النفقات العامة المعدلة دوريا فتقاس كالأتي :

$$G^{CA} = G\left(\frac{Y^p}{Y}\right)^{\varepsilon_G} \quad (5)$$

إذأن :
(G^{CA}) النفقات العامة المعدلة دوريا .
(G) هو الإنفاق العام .
(ε_G) هي مرونة الإنفاق المرتبطة بفجوة الناتج .
وعليه فالموازنة الأولية المعدلة دوريا تكون كالأتي[35] :

$$CAPB = R\left(\frac{Y^p}{Y}\right)^{\varepsilon_R} - G\left(\frac{Y^p}{Y}\right)^{\varepsilon_G} \quad (6)$$

فإذا كانت مرونة الإيرادات العامة تساوي (1) بمعنى (إن الإيرادات العامة ترتبط بشكل تام مع الدورة الاقتصادية) ومرونة الإنفاق العام تساوي (0) بمعنى (إن النفقات العامة لاتتاثر بالدورة الاقتصادية) ،عليه تكون الموازنة الأولية المعدلة دوريا كالأتي :

$$CAPB = R\left(\frac{Y^p}{Y}\right) - G \quad (7)$$

لذا فان التوازن العام في هذه الحالة سيكون كالأتي :

$$OB = CPB + R\left(\frac{Y^p}{Y}\right) - G \quad (8)$$

تم إجراءأولا حساب الإيرادات المعدلة دوريا والمرتبطة بفجوة الناتج وتقلبات الدورة الاقتصادية ،
وبما إنالإيرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة ، فقد اعتمد أيضا عليها في حساب التعديل الدوري وكذلك في حساب المثبت التلقائي .
وان كيفية حساب تعديل الإيرادات الدورية يتم من خلال طرح الإيرادات العامة (إضافةإلىالإيرادات النفطية) الهيكلية المقدرة من المستوى الفعلي لها ، وان الإيرادات العامة الهيكلية تحسب من خلال الإيرادات العامة المعدلة طبقا إلى نسبة الناتج المحتمل إلى الناتج الفعلي وكذلك طبقا للمرونة[36].
وان حساب عدم الاستقرار (التقلبات) في الإيرادات العامة ومنها الإيرادات النفطية المرتبطة بفجوة الناتج تحسب من خلال المرونة (يفترض بان هذه المرونة تبقى ثابتة خلال الدورة الاقتصادية) .وان تلك المرونات بالنسبة لفقرات الإيرادات العامة أو لبنود النفقات العامة تحسب من خلال الانحدار البسيط لكل من الإيرادات العامة(TR)والإيرادات النفطية (ROIL) والنفقات العامة (G) على الناتج المحلي الإجمالي(GDP)وبالأسعار الجارية [37]. وكما في الجدول (12).

Ln TR = a + b Ln GDP
Ln TR OIL = a + b Ln GDP
Ln TR TAX = a + b Ln GDP
Ln G = a + b Ln GDP

اذ إن :TRالإيرادات العامة :TR OIL الإيرادات النفطيةTR TAX الإيرادات الضريبية:Gالإنفاق العام علما بان b تمثل المرونة لكل من هيكل الإيرادات والنفقات العامة .

جدول (1) يوضح المرونات المقدرة المستخدمة في حساب الإيرادات والنفقات المعدلة دوريا

الفقرة	درجة المرونة المقدرة
الإيرادات العامة	1.09
الإيرادات النفطية	1.18
الإيرادات الضريبية	0.90
النفقات العامة	0.94

المصدر: احتسبت النتائج من قبل الباحث اعتمادا على ملحق (1) ، (2)

ونلاحظ من الجدول أعلاه بان المرونات المقدرة غير متناسبة مع الناتج المحلي الإجمالي ، مثلا بالنسبة للإيرادات العامة التي يكون تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي اقل في حالة عدم استخدام مثبتات تلقائية لضبط التقلب في الإيرادات العامة خلال الدورة الاقتصادية .

ونستنتج من ذلك ضعف استجابة هيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب ضرورة ضبط وتعديل الإيرادات والنفقات العامة بما ينسجم مع التقلبات مع الناتج المحلي الإجمالي.

واعتمادا على نتائج المرونات المقدرة يتم تعديل الإيرادات العامة دوريا R^{ca} والإيرادات النفطية $TROIL^{ca}$ وكذلك النفقات المعدلة دوريا G^{ca} ، فانه يتم تعديل توازن الموازنة الأولية دوريا CAPB وكما في والجدول التالي.

جدول (2) يوضح حساب الإيرادات والنفقات والموازنة المعدلة دوريا

السنة	R^{ca}	$TROIL^{ca}$	G^{ca}	CAPB
1988	8778.4763	4485.215	12385.36	-3606.89
1989	11104.543	5369.176	15023.36	-3918.82
1990	10259.378	5376.003	14774.38	-4515
1991	5011.7655	2521.586	17886.31	-12874.5
1992	6175.1307	2902.089	34696.5	-28521.4
1993	11351.29	3918.624	75025.4	-63674.1
1994	34331.101	7214.729	230126.2	-195795
1995	202326.57	55676.32	1126600	-924273
1996	290469.15	101933.6	763454.3	-472985
1997	597840.4	315122.6	760790.4	-162950
1998	833317.72	292987.8	1271083	-437765
1999	1222698.1	431941.9	1515601	-292903
2000	2185962.5	956906.7	2493537	-307575
2001	2526690.1	1230892	3514988	-988298
2002	3648803.3	2172545	5475127	-1826324
2003	4304711.5	3998174	3429015	875696.5
2004	64640232	69223179	54282414	10357818
2005	65626225	69250805	36854296	28771929
2006	78735376	80855690	53714265	25021111
2007	76177154	78089644	46962378	29214776
2008	120234220	1.22E+08	76750943	43483278
2009	84399918	80880233	69301737	15098181
2010	105944554	1.11E+08	91307716	14636838
2011	136448874	1.2E+08	85174414	51274460
2012	163024673	1.39E+08	1.06E+08	56664143
2013	141366874	1.21E+08	1.15E+08	26841767
المعدل	40480690	38492253	29076304	11404385

المصدر: احتسبت النتائج من قبل الباحث اعتمادا على ملحق (1) ، (2)

ونلاحظ من خلال الجدول (2) معدل الإيرادات العامة بلغ (29227800.72) مليار دينار وهي أعلى من معدل النفقات العامة والذي بلغ (12372895) مليار دينار، إضافة إلى إن الإيرادات النفطية المعدلة تشكل نسبة 73%من إجمالي الإيرادات المعدلة دوريا .

،لذا فان معدل الموازنة المعدلة دوريا موجبا (فائض) ، خاصة وان الموازنة العامة شهدت فائضا منذ عام 2003 لغاية نهاية مدة الدراسة عام 2013.

عليه إذا كانت مرونة الإيرادات العامة تساوي (1) ومرونة النفقات العامة تساوي (0) وهذا يعني بان الإيرادات ترتبط مباشرة بالدورة (النفقات العامة لاتؤثر على الدورة الاقتصادية) ، أما في حالة تأثير النفقات على الدورة الاقتصادية ستكون المرونة الإنفاق العام تساوي (1) ومرونة الإيرادات العامة تساوي (0) كما في الجدول (3).

جدول(3) الموازنة المعدلة دوريا اعتمادا على مرونة الإيرادات والنفقات العامة

السنة	فجوة الناتج	مرونة الإيرادات العامة = 1	مرونة الإيرادات النفطية = 1	مرونة النفقات العامة = 1
1988	1.419878	-4584.52	-8877.78	-4217.36
1989	-12.816	-2829.46	-8564.82	-6141.36
1990	-9.788	-3919.62	-8803	-6283.38
1991	-8.04598	-12485.2	-14975.4	-13658.3
1992	-10.9131	-26707.9	-29980.9	-29649.5
1993	-13.6069	-57602.7	-65035.4	-66028.4
1994	-18.5336	-165111	-192227	-204467
1995	-42.3631	-488457	-635108	-1019614
1996	-33.1997	-252073	-440608	-585441
1997	-25.1497	-7961.6	-290679	-350253
1998	-31.9265	-87183.3	-627513	-750653
1999	-35.8974	189146.1	-601610	-796536
2000	-43.5028	687262.5	-541793	-1360503
2001	-44.3826	446963.1	-848835	-2225742
2002	-44.5983	421876.3	-1054382	-3620542
2003	-45.6522	2322164	2015626	-1282669
2004	-44.3826	32522741	3710568	-2.1E+07
2005	-32.7279	39251050	4287563	3648594
2006	-32.0883	39928697	4204901	-4658720
2007	-21.875	37145922	3905841	7637073
2008	-27.2463	60830845	6282099	3501239
2009	-28.6988	31832893	2831320	-1.4E+07
2010	-27.7978	35810353	4083349	-2.1E+07
2011	-13.0813	57690874	4098143	23632586
2012	-20.1278	72649673	4880560	13099470
2013	-12.2807	34493874	1392596	-758107
المعدل	-26.1254	17119824	1513138	-874685

المصدر : احتسبت من قبل الباحث اعتمادا على بيانات الملحق (1) ،(2)

ونلاحظ من الجدول (3) بان الإيرادات العامة وكذلك الإيرادات النفطية أكثر مرونة من النفقات العامة في تأثيرها على تعديل الموازنة دوريا اعتمادا على فجوة الناتج ، إذ نلاحظ بان الموازنة المعدلة دوريا تكون فائض في حالة الإيرادات وعجز في حالة الاعتماد على مرونة الإنفاق العامة تساوي (1) ، إذ إن متوسط الإيرادات العامة إلى GDP يساوي (0.24) وهذا يوضح بان كل توسع في فجوة الناتج السالبة ب 1% يقلل من الإيرادات الحكومية ب 0.24% من GDP . وهذا مما يتطلب الاعتماد على مثبت تلقائي يرتبط بالإيرادات العامة والذي يشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر منها بسبب ضعف التحصيل الضريبي والإيرادات الأخرى في هيكل الإيرادات العامة .

جدول (4) حجم الموازنة الأولية والموازنة المعدلة دوريا والموازنة الهيكلية كنسبة منGDP

السنة	PB/GD	CAPB/GDP	CPB/GDP
1988	-26.73	-0.18	-0.08
1989	-24.75	-0.19	-0.05
1990	-10.17	-0.08	-0.02
1991	-31.25	-0.30	-0.009
1992	-24.18	-0.24	0.005
1993	-18.64	-0.19	0.011
1994	-10.47	-0.11	0.013
1995	-8.71	-0.13	0.05
1996	-5.60	-0.07	0.016
1997	-1.29	-0.01	-0.002
1998	-2.33	-0.025	0.0022
1999	-0.91	-0.008	-0.001
2000	-0.72	-0.006	-0.0011
2001	-1.91	-0.02	0.004
2002	-3.34	-0.04	0.011
2003	0.55	0.02	-0.024
2004	1.62	0.19	-0.178
2005	19.21	0.39	-0.199
2006	10.72	0.26	-0.154
2007	13.96	0.26	-0.12
2008	13.36	0.27	-0.14
2009	1.89	0.108	-0.08
2010	0.025	0.085	-0.08
2011	14.22	0.24	-0.10
2012	11.86	0.23	-0.11
2013	2.57	0.10	-0.07
المعدل	-3.34	0.02	-0.05

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على ملحق (1,2)

ونلاحظ بان نسبة CAP إلى GDP تبلغ (0.05-) وهذا يعكس انتهاج سياسة مالية توسعية كمعدل خلال مدة الدراسة بسبب سياسة الإنفاق خلال مدة حرب الخليج الأولى والثانية والعقوبات الاقتصادية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد المحلي.

وبعد إجراء التحليل للموازنة المعدلة دوريا (الهيكلية) اعتمادا على الفرق بين الإيرادات العامة المعدلة دوريا والنفقات العامة المعدلة دوريا والتي تاخذ بنظر الاعتبار فجوة الناتج للاقتصاد ويتم التثبيت التلقائي استنادا له بعد طرح الموازنة المعدلة دوريا من الموازنة الفعلية ، يتم الحصول على المثبت التلقائي والمفترض العمل به لمواجهة القرارات الاختيارية والاجتهادية في اعداد الموازنة العامة وكما في الجدول (5).

نلاحظ من الجدول (5) بان نسبة المثبت التلقائي إلى (0.05-)GDP ويتبين بان المثبت التلقائي سالب وهذا يعني بان المثبت إذا ما تم استخدامه سيزيد من عجز الموازنة الا إن اثره على الموازنة العامة لمواجهة التقلبات الاقتصادية سيكون منخفضا حسب مقدار المعلمة والبالغة (0.05-) والتي تعكس السياسة التقديرية والاجتهادية
للسياسة المالية في العراق مما يتطلب ضرورة الاعتماد على المثبت التلقائي لمواجهة التقلبات في الدورات الاقتصادية وكذلك الصدمات الاقتصادية خاصة وان المثبت التلقائي في العراق (بلد ريعي يعتمد بصورة كبيرة على النفط) يواجه تقلبات مستمرة في الاسعار العالمية للنفط والتقلبات في الطلب العالمي على النفط مما ينعكس سلبا على هيكل الموازنة العامة هذا من جهة وضعف الجهاز الانتاجي وتوقف اغلب المشاريع الاقتصادية بعدعام 2003 من جهة اخرى ،مما ادى إلى زيادة فجوة الناتج (والتي تعبر عن الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل) وما يترتب على هذه الزيادة من زيادة في معدلات البطالة .
ونلاحظ من الجدول (5) بان نسبة المثبت التلقائي إلىGDP يساوي (0.05-) وهذا يعني بان المثبت التلقائي سيضيف ما يعادل 5% من GDP المحتمل إلى العجز خلال مدة الدراسة ، إذا ما علمنا بان مدة الدراسة تضمنت مدد مختلفة تضمنتها ارتفاع معدلات البطالة في اغلب تلك المدة وكذلك تضمن تلك المدة توقف اغلب المشاريع الانتاجية خلال مدة العقوبات الاقتصادية على العراق في التسعينات القرن الماضي وكذلك بعد عام 2003 ، وان الموازنة العامة تعد القناة الرئيسة والتي ينتقل من خلالها الاثار الحاصلة في الإيرادات العامة وخاصةالتقلبات في اسواق النفط العالمية وبالتالي التقلبات في الإيرادات النفطية ومنها للاقتصاد المحلي.

جدول (5) يوضح حساب المثبتات التلقائية للموازنة العامة للمدة 1988- 2013

السنة	PB الموازنة الأولية الفعل	CAPB الموازنة المعدلة الهيكلية	AS المثبت التلقائي	AS/GD
1988	-5195	-3606.89	-1588.1	-0.0817
1989	-5052	-3918.82	-1133.1	-0.0555
1990	-5688	-4515	-117	-0.0209
1991	-13269	-12874.5	-394.	-0.0092
1992	-27836	-28521.4	685.	0.00595
1993	-59957	-63674.1	3717.	0.01155
1994	-173783	-195795	2201	0.01327
1995	-583798	-924273	34047	0.05085
1996	-364529	-472985	10845	0.01668
1997	-195265	-162950	-3231	-0.0021
1998	-400071	-437765	3769	0.00220
1999	-314487	-292903	-2158	-0.0006
2000	-365666	-307575	-5809	-0.0011
2001	-790481	-988298	19781	0.00478
2002	-1372342	-1826324	45398	0.01106
2003	163798	875696.5	-71189	-0.0240
2004	865248	10357818	-949257	-0.1783
2005	14127715	28771929	-1.5E+0	-0.1991
2006	10248866	25021111	-1.5E+0	-0.1545
2007	15568219	29214776	-1.4E+0	-0.1224
2008	20848807	43483278	-2.3E+0	-0.1451
2009	2642328	15098181	-1.2E+0	-0.089
2010	44022	14636838	-1.5E+0	-0.0848
2011	30049000	51274460	-2.1E+0	-0.1004
2012	29085000	56664143	-2.8E+0	-0.1124
2013	6894000	26841767	-2E+0	-0.074
المعدل	4840753	11404385	-656363	-0.0515

المصدر: احتسبت النتائج من قبل الباحث اعتمادا على ملحق (1) ، (2)

ونستنتج مما تقدم بان المثبت التلقائي يساهم بصورة كبيرة في الاستقرار المالي العام ، إذا ما تم الاعتماد عليه كمؤشر واداة مهمة لاستقرار السياسة المالية وهذا ما يمكن ملاحظته في الاقتصادات المتقدمة وبصورة فعاله ، مما يتطلب العمل على الاعتماد على المثبتات التلقائية في اعداد الموازنة العامة للبلد اعتماد على الإيرادات النفطية وفجوة الناتج في الاقتصاد العراقي.

خامسا" :-الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :-

1-إن المخاوف بشأن استخدام التقديراتوالاجتهادات في السياسة المالية أدتإلى زيادة الاهتمام بدور المثبتات التلقائية لضمان فعالية الدورة الاقتصادية فضلاً عنإمكانيتها في معالجةاختلالات الموازنة الحكومية ،إذأن دور المثبتات التلقائية كلما كان أقوى كلما انخفضت الحاجة لاتخاذ إجراءات السياسة المالية التقديرية، وهذا أمر مهم خاصةإذا كانت السياسةالماليةالتقديرية تخضع لمشاكل عدم التقدير الصحيح مما يؤثر سلبا على مصداقية السياسةالمالية ، لان قيمة هذه المثبتات تكمن في تلقائيتها والتي ترى انه من الضروري أن تبقى تقديرات السلطةأوالسياسات التقديرية عند أدنى حدممكن .

2- في السنوات القليلةالماضية لم يتم التطرق بالشكل الذي يوضح ايجابيات هذه المثبتات ولم تكن هناك دراسات لبيان ماهية التثبيت التلقائي وذلك نتيجة الاعتقاد السائد بان السياسةالمالية لم تعد مؤشرا وأداة جيده للاستقرار أما في الوقت الحالي فان النظرةلأدواتالسياسةالماليةمختلفة جذريا عما كان سائدا إذأن اغلب الدراسات الماليةوخاصةالغربية تتجه لاستخدام المثبتات التلقائية والتي تبين من خلال مفاهيمها أنها تتميز باتخاذ إجراءات تبعد من خلالها السلطةالمالية من التدخل عن طريق الاجتهاد في إدارةالموازنة ومعالجة اختلال النشاط الاقتصادي لتحل محلها الإجراءات التي تمكن السياسةالمالية منالعمل بصورةتلقائية ، إذأن المثبتات التلقائية تعطي تحليلا وتوقعات عن الاتجاهات التي تسير نحوها الدورةالاقتصادية.

3-أن المثبتات تصمم لتخفيف حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي، لذافإنها تعمل على أساس حجم الإيرادات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إذ أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي هونتيجةإنخفاض الإيراداتالضريبية والإيرادات الأخرى ، إذ أن الضرائب تعد المساهم الأكبر في GDPفي الدول المتقدمة ،أما في حالة الدول النفطية فتعد إيرادات النفط هي المساهم الأكبر في تغذية GDP .

4- إن توفر آلية عملية لحساب المثبتات التلقائية علىأساس مساهمة هذه المثبتات تعتمد على الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (g) للموازنة العامة ، وكذا الحال بالنسبة للإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي وبافتراض إن مرونة الإيرادات العامة (1) ومرونة النفقات العامة (0) ، ويشار هنا إلىإن هذه الآلية من شانها إن تتفاعل مع تقلبات الدورة الاقتصادية من اجل التعرف على الآلية المناسبة للسيطرة على الاختلال .

5- في حالة أن مرونة الإيرادات العامة (0) ومرونة النفقات العامة (1) ، هذه الآلية لا تتفاعل مع التقلبات التي تحصل في الدورة الاقتصادية لأنها تشكل نسبة من الناتج المحتمل والذي يعتبر أن التقلبات هي في مرحلة سابقة من تحققه بمعنى أن الناتج المتحقق هو امثل وبالتالي لايمكن أن تكون هناك تقلبات من شانها أن تولد الاختلال .

6- إن المرونات المقدرة غير متناسبة مع الناتج المحلي الإجمالي ، مثلا بالنسبة للإيرادات العامة التي يكون تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي اقل في حالة عدم استخدام مثبتات تلقائية لضبط التقلب في الإيرادات العامة خلال الدورة الاقتصادية ،ونستنتج من ذلك ضعف استجابة هيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب ضرورة ضبط وتعديل الإيرادات والنفقات العامة بما ينسجم مع التقلبات مع الناتج المحلي الإجمالي.

7- إنالإيرادات العامة وكذلك الإيرادات النفطية أكثر مرونة من النفقات العامة في تأثيرها على تعديل الموازنة دوريا اعتمادا على فجوة الناتج ، إذ نلاحظ بان الموازنة المعدلة دوريا تكون فائض في حالة الإيرادات وعجز في حالة الاعتماد على مرونة الإنفاق العامة تساوي (1) وهذا مما يتطلب الاعتماد على مثبت تلقائي يرتبط بالإيرادات العامة والذي يشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر منها بسبب ضعف التحصيل الضريبي والإيرادات الأخرى في هيكل الإيرادات العامة ، بالإضافة لذلك فانالإيرادات العامة وكذلك الإيرادات النفطية أكثر مرونة من النفقات العامة في تأثيرها على تعديل الموازنة دوريا اعتمادا على فجوة الناتج ، إذ نلاحظ بان الموازنة المعدلة دوريا تكون فائض في حالة الإيرادات وعجز في حالة الاعتماد على مرونة الإنفاق العامة تساوي (1) وهذا مما يتطلب الاعتماد على مثبت تلقائي يرتبط بالإيرادات العامة والذي يشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر منها بسبب ضعف التحصيل الضريبي والإيرادات الأخرى في هيكل الإيرادات العامة .

8- أثبتت نتائج القياس الاقتصادي فاعلية المثبتات التلقائية في التأثير على الموازنة العامة من خلال الإيرادات المعدلة على اعتبار أن هذه الإيرادات من شانها أن تعالج عدم الاستقرار أو العجز الحاصل في الموازنة العامة نتيجة حدوث أزمة أو دورة اقتصادية .

التوصيات :-

1- أهمية الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بتأثير المثبتات التلقائية في أعداد الموازنة العامة المثالية ووفقا للمتطلبات الأساسية للدولة في ضوء الإمكانات المتاحة .

2- السعي إلى توفير المستلزمات الأساسية لعمل المثبتات من توفير قاعدة بيانات حقيقية عن مجمل فعاليات الاقتصاد العراقي بالإضافة إلى توفير المصدر الأساسي لعمل هذه المثبتات إلا وهو الصناديق السيادية والتي تعتبر المعالج الأساسي لكل أزمة .

3- السعي إلى رفع الطاقة الانتاجيه للنفط وذلك من اجل توفير الأموال اللازمة لعمل هذه المثبتات واختزال الزمن المطلوب لجدوى هذه الآلية .

4- ضبط مسار الإنفاق على المستلزمات الغير ضرورية وذلك من اجل توسيع القدرة على تمكين هذه المثبتات من وضع الإجراءات التحوطية والقدرة على امتصاص الصدمات والأزمات الممكنة.

5- وضع الإجراءات الكفيلة بضبط حركة انتقال العملة الأجنبية الرئيسة خارج حدود الدولة في المدى القصير من اجل إتاحة المرونة اللازمة لعمل المثبتات دون قيود أو عقبات من شانها أن تحد من فعالية هذه المثبتات .

6- أصبح من اللازم إتباع سياسات مالية فاعلة لها القدرة على مواجهة الأزمات وذلك من خلال إيجاد المعالجات المالية المستحدثة والتي يمكن من خلالها تعديل مسار كل من الإيرادات والنفقات المكونة للموازنة .

المصادر :-

(1)Julie Tam and Heather Kirkham , automatic fiscal stabilizers : Implications for new Zealand , Stanford university ,treasury workins paper 01\ 10 , 2001 ,p.4

(2)Xavier Debrum and Radhicka Kapoor : fiscal policy and macroeconomics stability : automatic stabilizers work , always and every where , IMF working paper , 2010 ,p. 5

(3))Alan J. Auerbach and Daniel Feenberg , the significance of federal taxes as automatic stabilizers , university of California , Berkeley , April 2000, p. 1

(4) **د-مظهر محمد صالح . ورقة عمل على الموقع .www. al mada supplements .com\nes. Php**

(5)Linus Gustafsson and Supervisor Klasfregert : automatic stabilization in Sweden – developments through 30 years of economic change , lunds universitet national ekonomiska in stitutionen , bachelors thesis , june 2009 , p. 9

(6)Congressional budget office : the effects of automatic stabilizers on the federal budet , Washington , may 2010 , pp. 9-12

(7)William Mclaney , An empirical analysis of the effectiveness of Canada unemployment insurance programme as an automatic stabilizer : a thesis submitted in partial fulfillment of the Requirements for the degree of master of business administration in thedepartment , the university of British Columbia ,1967,p.19

(8) Congressional budget office : the effects of automatic stabilizers on the federal budet , op.cit , pp.3-5

(9) William Mclaney , An empirical analysis of the effectiveness of Canada unemployment insurance programme as an automatic stabilizer , op.cit ,p.17

(10)Roberto perotti ,estimating the effects of fiscal policy in OECD contries , proceedings , federal Reserve Bank and sanfrancisco ,2005

(11)Dennis Botman , Douglas Laxton ,Dirk Muir and Andrei Romanov , new open economy macro model for fiscal policy evaluation , IMF working paper no. 06\ 45 ,2006

(12)Michael Kumhof and Douglas Laxton , chiles structural surplus rule : model based evaluation , IMF working paper, no 09\88 , 2009

(13)Olvier Blanchard , commentary , economic policy review , new York : federal reserve bank of new York , 2000 .

(14)Antonio Spilinbergo , Steven Symansky , Olivier Blanchard and Carlo Cottarelli , fiscal policy for the crisis , IMF staff position note , no 08\01 , 2008

(15)Alan Blide and Roberto Solow , analytical foundations of fiscal policy , in the economic of public finance , Washington , the brookings institution , 1974

(16) Xavier Debrum and Radhicka Kapoor : fiscal policy and macroeconomics stability , op. cit. ,p.4

(17)) William Mclaney , An empirical analysis of the effectiveness of Canada unemployment insurance program me as an automatic stabilizer , op.cit ,p.6-9

(18) Xavier Debrum and Radhicka Kapoor : fiscal policy and macroeconomics stability : automatic stabilizers work , op .cit , p. 238
(19) Xavier Debrum and Radhicka Kapoor : fiscal policy and macroeconomics stability , op. cit. ,pp.8-17
(20) William Mclaney , An empirical analysis of the effectiveness of Canada unemployment insurance program me as an automatic stabilizer , op.cit ,p.12
(21)Kerryn Fowlie ,automatic fiscal stabilizers , treasury working paper , 99\7 , wellington , new Zealand ,pp. 1-3 ,1999
(22)David Skilling , policy coordination , political structure and public debt : the political economy of public debt accumulation in OECD countries since Harvard university thesis , 2001 , p. 33
(23) Julie Tam and Heather Kirkham , automatic fiscal stabilizers , op. cit. , p. 40
(24)Marco Buti , Daniele France and Hedwigon Gena , fiscal discipline and flexibility in EMU : the implementation of the stability and growth pact , oxford review of economic policy , vol.14 , no 3 , pp. 93-95
(25) William Mclaney , An empirical analysis of the effectiveness of Canada unemployment insurance program , op. cit. ,p. 24
(26)Xavier Debrun , Jean Pisani and Andre Sapir , European economy government size and out put volatility : should we forsake automatic stabilization , economic papers 316 , 2008 , pp. 6-14
(27) Xavier Debrum and Radhicka Kapoor : fiscal policy and macroeconomics stability , op. cit. ,p. 149
(28) William Mclaney , An empirical analysis of the effectiveness of Canada unemployment insurance program , op. cit. ,p. 25
(29) OECD , economic out look 66 , December , 1999 , p. 140
(30)Ricardo Martner , automatic fiscal stabilizers , department of public sector planning latin American , cepal review 70 , april 2000 , pp. 33-35
(31)Alan J. Auerbach and Daniel Feenberg , the significance of federal taxes as automatic stabilizers , op. ct. ,p4
(32) Ricardo Martner , automatic fiscal stabilizers , department of public sector planning latin American , op. cit. ,p. 34
33-Annalisa Fedelino, Anna Ivanova, and Mark Horton : Computing Cyclically Adjusted Balances and Automatic Stabilizers , I M F , Fiscal Affairs Department , Nov. 2009 ,p.p.2-6
34-Aura Gabriela Socol , Cristian Socol , Estimation of the Mechanisms for Automatic Fiscal Stabilization , The Romanian Case ,Theoretical and Applied Economics , Volume XIX (2012), No. 3 ,p.p19

35-Annalisa Fedelino, Anna Ivanova, and Mark Horton,Computing Cyclically Adjusted Balances and Automatic Stabilizers,op.cit,p.3

36- GIORNO, C., RICHARDSON, P., ROSEVEARE, D. & VAN DEN NOORD, P. "Potential Output, Output Gaps and Structural Budget Balances", *OECD Economic Studies*, No 24,1995, P.P.167-202.
37- BARRELL, R. & PINA, A.M. "How Important are Automatic Stabilizers in Europe? A Stochastic Simulation Assessment", EUI Working Paper ECO No 2000, p.p.157.